مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling

أضواء على واقع
النساء والفتيات الفلسطينيات في التعليم

كانون أول / ديسمبر 2006

نظرة عامة إلى التعليم الفلسطيني:

- خضع جهاز التعليم الفلسطيني، على مدى العقود الخمسة الماضية، لإدارة سلطات عديدة: بدءاً من الانتداب البريطاني، ثم الإدارة المصرية (في غزة) والأردنية (في الضفة الغربية)، ثم السلطات العسكرية الإسرائيلية بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وأخيراً السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994.
- يتضمن جهاز التعليم الفلسطيني ثلاثة أنواع رئيسية من المدارس، فهناك المدارس "الحكومية" والمدارس الخاصة التي أنشأتها بالأساس مؤسسات دينية وخيرية، إلى جانب مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا التي تعمل على تقديم خدمات التعليم الابتدائي والثانوي للاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948. أما التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الجامعي، فقد جرت العادة على أن يقتصر تقديمهما على المؤسسات الخاصة فقط.
- في العام الدراسي 2006/2005، كان 70% من الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بجهاز التعليم في الضفة الغربية[1] وقطاع غزة منتظمين في مدارس تديرها الحكومة، وكان 24% منهم ملتحقين في مدارس وكالة الغوث الدولية، فيما انتظم 6% في مدارس خاصة.[2]
- بلغ العدد الإجمالي للطلبة الفلسطينيين الملتحقين بالمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية وتلك التابعة لوكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي 2006/2005 ما مجموعه 1.078.488 طالباً وطالبة، مع ملاحظة أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور بقليل (541.736 طالبة مقابل 536.752 طالباً).[3]
- تتمتع النساء الفلسطينيات كذلك بمستوى أعلى من الذكور من ناحية المشاركة في التعليم العالي. فقد شكلت الإناث 52% من المجموع الإجمالي لطلبة التعليم العالي خلال العام الدراسي 2005/2004.[4]
- على الرغم من ذلك، لا تزال معدلات مشاركة النساء منخفضة في بعض الحقول والتخصصات التي تعتبر تقليدياً على أنها "للذكور". ففي العام الدراسي 2005/2004، التحقت 72.1% من مجموع الطالبات بتخصصات أدبية واقتصر التحاق الإناث بالتخصصات العلمية على 25.3% منهن. للمقارنة، التحق 62.1% من مجموع الطلبة الذكور بالتخصصات الأدبية و31% بالتخصصات العلمية. واقتصرت مشاركة الطالبات الإناث في الفرع الصناعي على 0.1%، فيما كانت نسبة الذكور الملتحقين بهذا الفرع 4.1%. وعلى نحو مماثل، لا يزال عدد الطلبة الذكور يفوق عدد الإناث في كليات المجتمع، والتي يغلب أن تقدم برامج في تخصصات مهنية تخضع تقليدياً لهيمنة الرجال.[5]

تصوير: جمال العاروري

1 الضفة الغربية – الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 – تتضمن شرقي القدس. وينبغي التنويه إلى أن الإحصاءات والمراجع التي ترد في هذه الوثيقة بخصوص الضفة الغربية تتضمن شرقي القدس أيضاً إلا حيثما يشار إلى غير ذلك.

2 http://www.moe.gov.ps/downloads/pdffiles/statisticE.pdf

3 http://www.moe.gov.ps/downloads/pdffiles/statisticE.pdf

4 المراقب الربعي الاقتصادي والاجتماعي، العدد 3 (تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ص 49.

5 "المرأة والرجل" (أيار/مايو 2004)، في **المرأة والرجل في فلسطين في أرقام**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التعليم الفلسطيني في ظل الاحتلال (1967-1993):

- تنص المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة على ما يلي: " تكفل دولة الاحتلال، بالاستعانة بالسلطات الوطنية والمحلية، حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم."[6] إلا أن إسرائيل، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وعلى الرغم من توقيعها على الاتفاقية المذكورة، قد تصرفت في تعارض مباشر مع مسؤولياتها بموجب القانون الدولي من خلال تقويضها المنهجي لسلامة جهاز التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة وكبح إمكانيات تطويره.
- خضعت المدارس والجامعات الفلسطينية بتكرار إلى الإغلاق من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية ولفترات زمنية ممتدة، وخاصة أثناء الانتفاضة الأولى وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو (1987-1993). فخلال العام الدراسي 1988/1987 لوحده، أغلقت جميع مدارس الضفة الغربية لمدة 107 أيام متواصلة، فيما تعرضت المدارس الإعدادية للإغلاق لمدة 118 يوماً والمدارس الثانوية لمدة 121 يوماً بالإجمال (حوالي 50% من العام الدراسي).[7] كما أغلقت مدارس عديدة لأيام أو أسابيع إضافية بموجب أوامر إغلاق عسكري محددة أو بسبب حظر التجوال.[8]
- من التدخلات الأخرى التي قامت بها السلطات العسكرية الإسرائيلية فرض الرقابة على المناهج المدرسية. فحتى اتفاقيات أوسلو، واصلت مدارس الضفة الغربية اتباع المنهاج الأردني ومدارس غزة اتباع المنهاج المصري. إلا أن السلطات العسكرية الإسرائيلية استخدمت سلسلة من الأوامر العسكرية لإلغاء الرواية الفلسطينية من كلا المنهاجين، بما في ذلك إزالة أية إشارة إلى التاريخ والثقافة الفلسطينيتين، باعتبار أنهما "يثيران حفيظة" إسرائيل.
- في الفترة بين عامي 1967 و1987، حظرت السلطات الإسرائيلية نصوصاً مختارة في 49 كتاباً وفرضت إدخال تعديلات على 29 كتاباً، إلى جانب حظر 78 كتاباً تستخدم في الضفة الغربية وتتعلق بالهوية الوطنية الفلسطينية والثقافة العربية.[9] ثم تم رفع الحظر عن 59 من هذه الكتب بعد إدخال تعديلات عليها.[10]
- كان للتعديلات والتغييرات التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المنهاج آثار سلبية بشكل خاص في مدارس شرقي القدس. ففي عام 1969، حاولت السلطات العسكرية الإسرائيلية فرض استخدام المنهاج الإسرائيلي بأكمله على تلك المدارس. وفي عام 1971، تم إدخال التربية المدنية الإسرائيلية واللغة العبرية على المنهاج الأردني المستخدم في المدارس التابعة للبلدية في شرقي القدس.[11] أدت هذه الخطوات إلى انخفاض ملموس في معدلات الالتحاق بهذه المدارس بسبب رفض الأهالي إرسال أبنائهم إلى المدارس التي تم فرض المنهاج الإسرائيلي فيها. وفي النهاية، اضطرت السلطات الإسرائيلية بسبب انخفاض معدلات الالتحاق إلى السماح لكل مدارس القدس بمواصلة تدريس المنهاج الأردني. إلا أن وزارة المعارف الإسرائيلية واصلت فرض تعديلات على المنهاج من العام 1975 وحتى 1981.[12]

تصوير: جمال العاروري

6 http://www.jmcc.org/documents/geneva.htm

7 http://www2.unesco.org/wef/countryreports/palestine/rapport_1.html

8 للمزيد من التفاصيل، ارجع إلى: **التعليم الفلسطيني: تهديد لأمن إسرائيل؟** (كانون الثاني/يناير 1989). القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال.

9 الريس، ناصر وآخرون (2004). "إدخال حقوق الإنسان في الجهاز التعليمي الفلسطيني، المعايير الاقتصادية والاجتماعية والدولية"، **المراقب التعليمي**، رام الله: مركز إبداع المعلم، ص 49.

10 المرجع السابق، ص 118.

11 http://www2.unesco.org/wef/countryreports/palestine/rapport_1.html

12 المرجع السابق، ص 124.

- سعت عدة أوامر عسكرية إلى تقويض إمكانية الوصول الشامل للتعليم. فعلى سبيل المثال، أصدر الحكم العسكري الإسرائيلي في عام 1976 أمراً يحمل الرقم 538 يطالب الأسر بأن تدفع رسوم التعليم في مرحلتي التعليم الإلزامي، حيث كان التعليم في هاتين المرحلتين مجانياً قبل ذلك الأمر. كما فرضت أيضاً غرامة بقيمة 10% من مجموع رسوم التعليم في حال التأخر عن موعد سداد الرسوم كاملةً.[13] ثم أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية في عام 1980 أمراً يحمل الرقم 854 يلغي إلزامية التعليم الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة كلياً، ويعتقد بأن هذه الخطوة قد ساهمت في زيادة معدل التسرب من المدارس، وخاصة بين الإناث.[14]
- واظبت السلطات العسكرية الإسرائيلية على إهمال بناء مدارس جديدة لتلبية المتطلبات الديمغرافية وإهمال صيانة المدارس القائمة. وقد كان لهذا الأمر تبعات شديدة الوطأة على الفتيات بشكل خاص، بالنظر إلى أن المدارس القائمة كانت تتواجد عموماً في المدن وأن الأعراف الثقافية السائدة محلياً كثيراً ما كانت تقف حائلاً أمام سفر الفتيات من القرى إلى المدن.[15]
- كما سعت الأوامر العسكرية إلى الحد من توسع الخدمات التعليمية وأحياناً إلى منع بعض الخدمات القائمة. ففي عام 1980، على سبيل المثال، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً يحمل الرقم 574 يتضمن تعديلاً على المادة 6 من قانون المعارف للعام 1933، منع بموجبه مدارس وكالة الغوث الدولية وكليات الأزهر - غزة والنصر في قطاع غزة من العمل بدون الحصول على تصاريح جديدة من السلطات العسكرية الإسرائيلية.[16]

التعليم الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1994 وحتى الوقت الراهن):

- أنشئت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عام 1994 تبعاً لاتفاقيات أوسلو للسلام ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف إدارة الخدمات التعليمية للطلبة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. تولت الوزارة الفلسطينية مهمة عسيرة: فإهمال إسرائيل لاحتياجات صيانة جهاز التعليم وتوسيعه على مدى أكثر من 25 عاماً قد أدى إلى نقص شديد في عدد الغرف الصفية والمدارس، وخاصة في المناطق الريفية. كما افتقرت المدارس القائمة إلى البنية التحتية الأساسية ناهيك عن الحديث عن النقص في التجهيزات التدريسية الملائمة والمختبرات. وقد أدى إغلاق المدارس بتكرار ولفترات ممتدة إلى تقويض منهجي لجودة التعليم بشكل عام.[17]
- تمثلت إحدى الأولويات الملحة للوزارة في وضع خطة طوارئ لمنع الانهيار في جهاز التعليم وكسب الوقت إلى أن يتم العمل على تطوير الجهاز على المدى الطويل. وكان أحد أكثر التحديات أهمية بالنسبة للوزارة أن تعمل على توحيد نظامي التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت ولاية فلسطينية واحدة بعد ما يقارب ثلاثة عقود من العمل المنفصل وعلى الرغم من استمرار السلطات العسكرية الإسرائيلية في فرض القيود على التنقل بين المنطقتين.[18] كما واجهت الوزارة تحدياً كبيراً آخر يتمثل في بناء المنهاج الوطني الفلسطيني الأول ووضعه موضع التنفيذ.[19]
- في الوقت ذاته، واصلت السلطات الإسرائيلية، وبشكل منهجي، تقويض الجهود المنصبة على تطوير التعليم (انظر الجزء التالي للاطلاع على تفاصيل حول تدخلات إسرائيل المستمرة في عمل جهاز التعليم الفلسطيني).
- حققت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية نجاحات يشهد لها على الرغم من العقبات التي تبدو مستعصية على

13 المرجع السابق، ص 110.
14 المرجع السابق، ص 122.
15 http:// www2.unesco.org/wef/countryreports/palestine/rapport_1.html
16 الريس، ناصر وآخرون، ص 110.
17 وزارة التربية والتعليم (2005). *الخطة الخمسية لتطوير التعليم. 2000-2005*. ص 17.
18 المرجع السابق، ص 18.
19 المرجع السابق، ص 17.

الحل. ومن أبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة في الفترة بين 2000-2005 بناء 125 مدرسة جديدة[20] وما تلا ذلك من انخفاض في معدلات التسرب المدرسي من 22.3% في عام 2000 إلى 14.7% في عام 2004.[21]

- تم أيضاً تحقيق مكاسب ملموسة نحو زيادة مدى العدالة بين الجنسين. فقد التزمت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، منذ تأسيسها عام 1994، بمعالجة العوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي أمام التعليم، وخاصة التعليم الأساسي. وقد كان التركيز على بناء المدارس في القرى والأماكن النائية بدلاً من المدن، على سبيل المثال، كفيلاً بزيادة إمكانية وصول الفتيات إلى التعليم الأساسي. فقد انخفض معدل التسرب المدرسي بين الإناث بما يقارب 10% (من 21.9% إلى 12.7%) في الفترة بين عامي 2000 و2005.[22]
- من ناحية أخرى، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وتزايد عدد الإناث اللواتي ينلن درجات جامعية عالية، وخاصة في الجامعات الرئيسية في الضفة الغربية. كما أن عدد الإناث أصبح يفوق عدد الذكور في العديد من المؤسسات التعليمية.
- من الخطوات الأخرى المهمة في معالجة التباين بين الجنسين قيام وزارة التربية والتعليم بإلغاء القرار الذي كان سارياً في ظل السلطات العسكرية الإسرائيلية والذي كان يحرم الفتيات المتزوجات اللواتي يتركن مقاعد الدراسة لفترة من الوقت من العودة إلى المدرسة.[23]

مواصلة إسرائيل التدخل في شؤون التعليم الفلسطيني (1994 وحتى تاريخه):

التضييق الاقتصادي والعزل عن العالم الخارجي:

- بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، قامت الحكومة والسلطات العسكرية الإسرائيلية، مستفيدةً من مقاطعة المجتمع الدولي لحكومة حماس المنتخبة، بفرض سلسلة من الإجراءات التي ألحقت المزيد من الدمار بالاقتصاد الفلسطيني المتعثر أصلاً. فقد علقت حكومة إسرائيل تحويل العوائد الضريبية التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي وصل مجموعها إلى 740 مليون دولار أمريكي في عام 2005.[24] كما عملت إسرائيل أيضاً على فرض قيود مشددة على التجارة عبر الحدود وعلى وصول القوى العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل. وقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر هائلة بسبب هذه القيود: ففي عام 2005، بلغت قيمة الواردات والصادرات حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي (83% من الناتج المحلي الإجمالي) وساهمت العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنسبة 7% من الدخل المحلي الإجمالي الفلسطيني.[25] كما أن أكثر من 165 ألف موظف وموظفة في القطاع العام، بمن فيهم المعلمون والمعلمات والموظفون الإداريون في المدارس، لم يتلقوا رواتبهم الكاملة منذ أواسط شهر آذار/مارس 2006. وحسب ما

تصوير: جمال العاروري

20 المرجع السابق، ص 24.

21 دريدي، م. والعمري، م. (أيار/مايو 2005). *خصائص الشباب (10-24) سنة في الأراضي الفلسطينية* - سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (07). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ص 39.

22 المرجع السابق، ص 39.

23 يسمح الآن للفتيات المتزوجات بالعودة إلى المدرسة شريطة أنهن لم يزلن دون سن 18 عاماً. (ناصر الريس وآخرون).

24 http:// www.worldbank.org/intwestbankGAZA/resources/WBGEonomicupdatedandpotentialoutlook.pdf

25 http:// www.worldbank.org/intwestbankGAZA/resources/WBGEonomicupdatedandpotentialoutlook.pdf

تشير إليه دراسة حديثة للبنك الدولي، في حال أن استمر الوضع الراهن على حاله، فسينخفض الدخل الشخصي بنسبة 46% وسيقع 67% من السكان في دائرة الفقر مع نهاية العام 2006.[26]

- تسبب الحصار الإسرائيلي والدولي المفروض على الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس بآثار مدمرة على قطاع التعليم الفلسطيني. فالجامعات والكليات تكافح من أجل أن تبقي أبوابها مفتوحة، وليس هناك الكثير من الأمل في أن تتمكن المدارس من الاستمرار في عملها الاعتيادي في العام الدراسي 2007/2006 في ظل عدم حصول أعضاء الطاقم التعليمي والإداري على رواتبهم.
- إن الإجراءات الأخيرة التي تقوم بها حكومة إسرائيل لتقييد وصول الأجانب إلى الأرض الفلسطينية المحتلة قد زادت في حدة الأزمة التي يواجهها قطاع التعليم، فهذه السياسة تؤثر بشكل مباشر على الأكاديميين والأساتذة الجامعيين والأمناء ومعلمي المدارس والطلبة. وقد وجه رؤساء الجامعات الفلسطينية رسالة مفتوحة إلى المجتمع المدني والأكاديمي الدولي دعوا فيها إلى اتخاذ خطوات دولية ضد "السياسة الخطيرة التي تمنع الفلسطينيين ومواطني الدول الأخرى من الدخول والعودة إلى البلاد مما يهدد بتفريغ الأرض الفلسطينية المحتلة من طبقاتها المثقفة."[27]

تقييد حرية الوصول:

- تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام الإغلاقات العسكرية وحظر التجوال لتقييد حركة الفلسطينيين داخل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفيما بينهما، مما يضع عوائق شديدة أمام انتظام العملية التعليمية. فحتى يتمكن المعلمون والمعلمات والطلبة من الوصول إلى مدارسهم، يضطرون إلى البحث عن طرق بديلة لتفادي الحواجز العسكرية الثابتة التي تجزئ الضفة الغربية إلى عشرات الكانتونات. هذا إلى جانب التأخير الذي قد يتعرض له الطلبة والمعلمون والمعلمات بسبب الحواجز "الطيارة" وإغلاق الطرق الالتفافية على يد المستوطنين اليهود الإسرائيليين.[28]
- في الفترة الأخيرة، أدى بناء إسرائيل للجدار الفاصل[29] الذي يعزل عشرات المدن والقرى في الضفة الغربية وأصبح الآن يحيط بالجزء الأكبر من الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، أدى إلى إعاقة وصول آلاف الأطفال إلى مدارسهم أو اضطرهم إلى اتخاذ طرق طويلة وملتفة وخطرة في الكثير من الأحيان حتى يتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم يومياً.[30]

تصوير: جمال العاروري

- كمثال على ذلك، يضطر 2898 طالباً وطالبة ومعلماً ومعلمة في جنين وطولكرم وقلقيلية للمرور عبر بوابة واحدة في الجدار في طريقهم إلى المدارس أو عند عودتهم منها يومياً. ولا يقتصر الأمر على التأخيرات الطويلة التي يتعرضون لها في رحلتهم اليومية هذه، بل كثيراً ما يتعرضون إلى المضايقات من الجنود الإسرائيليين الذين يتحكمون بالمرور عبر البوابة.[31]
- في شرقي القدس المحتل، تسبب الجدار في عزل 4035 طالباً وطالبة من 10 مدارس في قرى أبو ديس والعيزرية والسواحرة الشرقية عن مؤسساتهم التعليمية. كما لم

26 http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/UpdateSept06Eng.pdf, p. 3

27 رسالة مفتوحة إلى "أعضاء المجتمع المدني والأكاديمي الدولي" من رؤساء الجامعات الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

28 http://www.humanitarianinfo.org/opt/docs/UN/OCHA/WBN136.pdf

29 للمزيد من المعلومات عن التأثيرات المدمرة التي يسببها بناء إسرائيل للجدار الفاصل على المجتمعات الفلسطينية، انظر الموقع الإلكتروني www.stopthewall.org.

30 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

31 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

يعد بإمكان 42 معلماً ومعلمة ممن يقيمون في المنطقة الوصول إلى مدارسهم، وينطبق الأمر ذاته على عدد آخر يصل إلى 85 معلماً ومعلمة ممن اعتادوا في السابق على المجيء إلى المنطقة من مواقع سكنية أخرى في الضفة الغربية.[32]

- تشير الدلائل المروية إلى أن القيود على التنقل والتفتيشات الأمنية والمضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون باستمرار على الحواجز العسكرية يغلب أن تترافق بتأثيرات ضارة على معدلات انتظام الإناث بالتعليم ويمكن أن تؤدي بهن إلى ترك مقاعد الدراسة في المدارس أو الجامعات. على سبيل المثال، عندما أصبح الدخول والخروج من منطقة المواصي في قطاع غزة – والتي لا تتوفر فيها أية مؤسسات للتعليم العالي – يتطلب المرور عبر حاجز عسكري ثابت، لم تلتحق بالتعليم العالي إلا 56 طالبة من مجموع 689 طالبة مسجلة في عام 2005، والتحقت 15 فتاة فقط بالفرع العلمي.[33]
- واصلت السلطات الإسرائيلية أيضاً إغلاق المدارس الفلسطينية بموجب أوامر عسكرية. فقد تم في الفترة بين عامي 2000 و2004 إغلاق 10 مدارس وجامعتين لفترات زمنية متفاوتة.[34]

العنف والتدمير:

- منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000 وحتى 25 آب/أغسطس 2006، فقد 853 شخصاً من الطلبة والمعلمين وغيرهم من موظفي قطاع التعليم حياتهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. كما تعرض 4791 شخصاً آخر للإصابة نتيجة عنف قوات الاحتلال.[35]
- لا يكون الطلبة في أمان حتى وهم في مدارسهم. فقد تعرضت 288 مدرسة لقصف النيران الإسرائيلية في الفترة بين عامي 2000 و2004.[36] وفي أيلول/سبتمبر 2004، أصيبت فتاة في العاشرة من عمرها في رأسها برصاص القوات الإسرائيلية أثناء جلوسها في غرفة الصف في مدرستها التي ترفع علم الأمم المتحدة في قطاع غزة. وقد توفيت بعد إصابتها بعدة أيام. وفي حادثة أخرى جرت في آذار/مارس 2003، كانت قد أصيبت فتاة في الثانية عشرة من عمرها بعيار ناري في رأسها أطلقته قوات إسرائيلية متمركزة في برج للمراقبة أثناء جلوس الفتاة في غرفة الصف في مدرستها في خانيونس في قطاع غزة. وقد فقدت الفتاة بصرها نتيجة لهذه الإصابة.[37]
- تخشى العديد من الفتيات من أن يتعرضن إلى مضايقات بدنية وجنسية على يد الجنود الإسرائيليين على بوابات العبور والحواجز العسكرية وهن في طريقهن إلى المدرسة أو عند عودتهن منها.[38] وتشير الدلائل إلى أن استخدام العنف دون تمييز يجعل العديد من الأهالي يحجمون عن إرسال أطفالهم، وخاصة البنات، إلى المدارس. وفي إحدى

تصوير: جمال العاروري

32 http://www.moe.gov.ps/downloads/pdffiles/wallE.pdf

33 «التعليم الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر حول «القانون الدولي في ظل الاحتلال الإسرائيلي»، والمنعقد في ستوكهولم، السويد، في 12 نيسان/إبريل 2005.

34 رسالة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين، 17 حزيران/يونيو 2004، http://www.dci-pal.org/english/display.cfm?DocId=251&CategoryId=2.

35 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

36 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

37 http://www.humanitarianinfo.org/opt/docs/UN/OCHA/HumanitarianupdateSept04En.pdf

38 http://www.nad-plo.org/pmg/trend/PMG.TRE.05.pdf

الدراسات، وصفت طالبات المرحلة الثانوية خوفهن من استخدام الطرق البديلة والطويلة التي تمر عبر مناطق غير مأهولة والتي يتخذها الطلبة بهدف تفادي مواجهة المستوطنين والجنود الإسرائيليين في طريقهم إلى المدرسة وعند عودتهم منها. ونظراً لخشية الأهالي على سلامة بناتهن، يشعر العديد منهم أن عليهم أن لا يسمحوا لبناتهن بالذهاب إلى المدرسة كلياً.[39]

- يتعرض الطلبة في بعض المناطق إلى أشكال إضافية من العنف على يد المستوطنين اليهود الموجودين بشكل غير شرعي. ففي الخليل، على سبيل المثال، يتعرض المستوطنون اليهود للطالبات الفلسطينيات وهن في طريق ذهابهن وعودتهن من مدرسة قرطبة الأساسية للبنات، والتي توجد مقابل مستوطنة يهودية. كما أن المستوطنين يهددون الطالبات الفلسطينيات بالسكاكين ويعتدون عليهن لفظياً ويلقون القمامة في طريقهن لمنعهن من الوصول إلى المدرسة.[40]
- كما تتحمل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن تدمير المباني والمرافق المدرسية. ففي الفترة بين 28 أيلول/سبتمبر 2000 و28 أيار/مايو 2004، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي 288 مدرسة وخربت 50 مدرسة وحولت 43 مدرسة إلى قواعد عسكرية وجرفت 50 مدرسة في الأرض الفلسطينية المحتلة.[41]
- ولم تسلم المدارس والجامعات الفلسطينية من التدمير الذي تعرضت له المباني والبنى التحتية نتيجة بناء إسرائيل للجدار الفاصل. ففي شرقي القدس المحتل، يمر الجدار عبر ساحة مدرسة عناتا الثانوية.[42] وفي قرية أبو ديس، فقدت جامعة القدس الثلث من مجمل مساحة أراضيها (60 فداناً من أصل 210) بسبب بناء الجدار. هذه الأراضي التي تم اقتطاعها من أراضي الجامعة كانت في السابق ملاعب لكرة القدم وكرة الطائرة.[43]
- عندما تظاهر طلبة جامعة القدس يوم 2 كانون الأول/ديسمبر 2003 ضد القيود التي فرضها الجدار الفاصل على حرية حركتهم، فتحت القوات الإسرائيلية النار على الطلبة فقتلت طالبة واعتقلت أكثر من 60 طالباً وطالبة.[44]

الاعتقال:

- منذ بدء الانتفاضة الثانية عام 2000 وحتى العام الدراسي الأخير 2006/2005، زج 1231 شخصاً من المعلمين والطلبة وموظفي المدارس في السجون الإسرائيلية.[45]
- على الرغم من الحكم الذي صدر عن محكمة إسرائيلية في تل أبيب عام 1997 والذي ينص على حق المعتقلين الفلسطينيين في التعليم أثناء وجودهم في الاعتقال، إلا أن سلطات السجون الإسرائيلية تتغاضى عن تنفيذ هذا الحكم في عدد من السجون التي يقبع فيها أطفال فلسطينيون رهن الاعتقال، وحالياً لا يستطيع 430 طفلاً معتقلاً من مواصلة تعليمهم نتيجة ذلك. إلى جانب ذلك، كثيراً ما يتأخر الأطفال المعتقلون في دراستهم بعد الإفراج عنهم أو لا يتمكنون من مواصلة تعليمهم المدرسي كلياً بسبب الصعوبات التي يواجهونها في تعويض ما فاتهم من دروس أو في التكيف مع وضعهم من جديد أو في التعافي من الصدمة النفسية التي تعرضوا لها وهم رهن الاعتقال.[46]
- ليس الطلبة والمعلمون وأعضاء الطواقم المهنية والإدارية في المدارس هم الوحيدين الذين تعرضوا للاعتقال في السجون الإسرائيلية. بل قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال وزير التربية والتعليم العالي ونائب رئيس الوزراء د. ناصر الدين الشاعر من منزله في 20 آب/أغسطس 2006، وظل محتجزاً لمدة 38 يوماً.

39 مقتبس عن كتاب، إ. (2002)، أثر النزاع المسلح على النساء الفلسطينيات، ص 3.
.http://www.womenwarpeace.org/opt/docs/UNIFEMSTUDYFINALApril2002.pdf

40 http://www.nad-plo.org/pmg/trend/PMG.TRE.05.pdf

41 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

42 http://stopthewall.org/latestnews/1076.shtml

43 http://www.moe.gov.ps/downloads/pdffiles/wallE.pdf

44 http://www.moe.gov.ps/downloads/pdffiles/wallE.pdf

45 http://www.moe.gov.ps/downloads/textdoc/assE.doc

46 http://www.dci-pal.org/english/camp/freedom/pdf/education.pdf